

Distr.: General
14 April 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الرابعة عشرة

فيينا، ٢٣-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تنفيذ مشاريع للمساعدة التقنية في أفريقيا من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير الأمين العام**

أولاً - مقدمة

١- أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن قلقه لأن أفريقيا أصبحت من المناطق المشهودة لعبور المخدرات والاتجار بها وتعاطيها وللاتجار بالأسلحة النارية والبشر ووضع في اعتباره أن عددا من البلدان الأفريقية يواجه أوضاعا غير مستقرة عقب النزاعات. وفي قراره ٣٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، المعنون "تنفيذ مشاريع للمساعدة التقنية في أفريقيا من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة"، رحّب بما يبذله مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من جهود لتحسين تنفيذ مشاريعه في أفريقيا، وشجّع المكتب على مواصلة تلك الجهود؛ وطلب إلى المكتب أن يُعدّ ورقة مفاهيمية يخلّل فيها الوضع الراهن فيما يتعلق بأهم مسائل المخدرات والجريمة التي تمس القارة الأفريقية، وأن

* E/CN.15/2005/1.

** يعود التأخر في تقديم هذه الوثيقة إلى استمرار المشاورات بشأن اجتماع المائدة المستديرة.

110505 V.05-83208 (A)



يقترح توجيهات سياساتية واستراتيجية ومجالات تركيز ذات أولوية لكسب دعم للمساعدات المقدمة إلى أفريقيا؛ وطلب إليه أيضا أن يعمل، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء المهتمة، ورهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، على تعزيز تبادل الآراء، بناء على نتائج الورقة المفاهيمية، فيما بين الدول الأعضاء المهتمة والوكالات والمعاهد ذات الصلة التي تقدّم مساعدات تقنية إلى أفريقيا من أجل:

(أ) البحث في سبل للحدّ من معوّقات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي يسببها الانتشار الواسع للإجرام، كالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والفساد؛

(ب) ضمان إدراج ردود مناسبة على مشكلتي المخدرات والإجرام، باعتبارها عناصر جوهرية ضمن سياسات المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعدّدة الأطراف، في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وغيرها من المبادرات ذات الصلة؛

(ج) استكشاف سبل زيادة الموارد الحالية إلى أقصى حدّ، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى تحسينات في التصديّ لمسائل المخدرات والإجرام وفي تدعيم مؤسسات العدالة الجنائية.

٢- وفي القرار ٣٢/٢٠٠٤ أيضا، طلب المجلس إلى الدول الأعضاء في المنطقة الأفريقية التي يجري فيها تنفيذ مشاريع أن تحشد قدرات أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، وأن تبذل قصارى جهدها لتيسير تنفيذ تلك المشاريع؛ ودعا الدول الأعضاء إلى تعزيز أوجه التآزر بين المساعدة التقنية التي يقدّمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأنشطة التعاون الثنائي والإقليمي في المنطقة الأفريقية، خصوصا في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وطلب إلى الأمين العام أن يقدّم إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الرابعة عشرة تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

٣- وهذا التقرير مقدّم استجابة لذلك الطلب.

ثانيا- المساعدة التقنية المقدمة لأفريقيا

٤- يقدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجا متواصلا من الأنشطة في القارة الأفريقية من خلال شبكة من المكاتب الميدانية، بما فيها مكتب القاهرة (لشمال أفريقيا والشرق الأوسط)، ومكتب داكار (لغرب أفريقيا)، ومكتب نيروبي (لشرق أفريقيا) ومكتب بريتوريا (للجنوب الأفريقي). ويتولى مكتب قطري في أبوجا مسؤولية الإشراف على تنفيذ المشاريع في نيجيريا، فيما يتولى مكتب في أديس أبابا مسؤولية الاتصال المتبادل

مع الاتحاد الأفريقي. أما الخبرة التقنية ودعم المشاريع فيوفرهما، حسب الحاجة، مقر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي ما زال يسعى إلى تحسين نوعية المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان في أفريقيا، من خلال محاولة تسريع خطى التنفيذ وبواسطة تقييم أثر المشاريع.

٥ - ومن بين المشاريع الـ٢٣٩، التي دأب المكتب على تنفيذها في عام ٢٠٠٤، كان نصيب المنطقة الأفريقية أقل من ٢٠ في المائة بقليل. وشملت هذه المشاريع كافة مجالات مسؤولية المكتب وتناولت خفض الطلب على المخدرات؛ وإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات؛ والدعم العلمي؛ ومراقبة الحدود (بما في ذلك المراقبة في الموانئ البحرية)؛ وتعاطي المخدرات والإيدز وفيروسه؛ وغسل الأموال؛ ومكافحة الجريمة المنظمة؛ ومكافحة الاتجار بالبشر؛ ومنع الفساد؛ ونزاهة القضاء. ويجري العمل أيضا على تنفيذ عدة مشاريع إقليمية ودون إقليمية في مجال المساعدة التقنية. وكجزء من برنامج المكتب في هذا المجال، ركزت مجموعة من الأنشطة على البلدان الأفريقية الخارجة من النزاعات، لا سيما من أجل المساعدة على إعادة بناء الأطر التشريعية والمؤسسية (انظر الوثيقة E/CN.7/2005/10). ومع ذلك، لا يزال العمل الذي ينبغي إنجازها كثيرا، والمكتب يدرك الحاجة إلى توسيع برنامج أنشطته ولا سيما فيما يخص الاتجار بالبشر والأسلحة النارية والموارد الطبيعية، ومنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية.

٦ - ويهدف عدد كبير من أنشطة المكتب إلى مساعدة الدول الأفريقية على تصديق الصكوك العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والفساد وللمراقبة المخدرات، وعلى أعمال هذه الصكوك. وخلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ قُدمت المساعدة للبلدان التالية: أنغولا، بنن، بوركينافاسو، بروندي، تشاد، توغو، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السودان، سيراليون، غامبيا، غينيا، الكونغو، كينيا، مالي، مدغشقر، المغرب، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، النيجر. ونُظمت عدّة اجتماعات متعددة الأطراف وإقليمية، بما في ذلك المؤتمر الوزاري الإقليمي للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، كما نُظمت حلقات دراسية دون إقليمية لخبراء من بلدان شرق أفريقيا وغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي. وقد بُذل جهد كبير لتشجيع الدول على تصديق الصكوك العالمية. ويجب أن تُركّز الجهود في المستقبل على تنفيذ هذه الصكوك بفعالية، بما في ذلك عن طريق بناء قدرة مؤسسات العدالة الجنائية.

ألف - تعزيز التركيز على أفريقيا: اجتماع المائدة المستديرة بشأن أفريقيا

٧- يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، تنظيم اجتماع مائدة مستديرة بشأن أفريقيا في أديس أبابا في يومي ٣٠ و٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، بعد الدورة الرابعة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، كجزء من العملية المستمرة لتعزيز أنشطة المساعدة التقنية وغيرها من أشكال الدعم في إطار الولاية الموسّعة المسندة للمكتب، استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢/٢٠٠٤. وسيكون من بين المشاركين الرئيسيين وزراء مسؤولون عن منع الجريمة والعدالة الجنائية ومراقبة المخدرات، وكذلك التنمية، وموظفون كبار تابعون لمنظمات إقليمية، وممثلون عن المؤسسات المانحة الدولية. وستتولى فريقان عاملان مناقشة مواضيع مكافحة الجريمة ومراقبة المخدرات والتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، والعلاقة القائمة بينها. ومن المسائل الحاسمة التي ستتناولها المناقشة أيضا مسألة تحديد مجالات الأولوية للعمل والاتفاق بشأن سبل تنفيذ هذه الأنشطة تنفيذا يفي بالغرض. وسوف يتمخض اجتماع المائدة المستديرة عن إعلان يعرب فيه المشاركون عن التزامهم بتنفيذ برنامج عمل محدّد على مدى خمس سنوات.

٨- وسيكون لمثلي البلدان والمؤسسات المانحة دور حاسم في هذا الاجتماع حيث سيعقدون مناقشة مع الحكومات بشأن فعالية المساعدة الحالية في مجال تعزيز سيادة القانون، وسيحاولون التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات التي ما زالت ضرورية لتعزيز سيادة القانون، وبشأن الأولويات بالنسبة للأمد القصير والمتوسط والطويل. وسيتيح الاجتماع الفرصة للقاء خبراء في مجال العدالة الجنائية ومراقبة المخدرات ومسؤولين عن التنمية، بغية إحراز فهم أفضل لمدى تأثير انعدام الأمن في التنمية ومراعاة المساعدة الإنمائية لهذه العوامل.

٩- وناقش تقريران صدرا مؤخرًا الصلة بين مسائل الأمن والتنمية في السياق الأفريقي، وتشكّل النتائج التي توصلوا إليها مدخلات مفيدة في اجتماع المائدة المستديرة. وتُبرز النتائج التي توصلت إليها لجنة أفريقيا، التي ترعاها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، تنوع التحديات التي تواجه القارة، بما فيها التحديات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والمسائل ذات الصلة بالاتجار بالموارد الطبيعية والأسلحة النارية.^(١) كما شدّد الأمين العام في تقريره الأخير المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005) على مسألة مواجهة أثر الجريمة المنظمة على المجتمعات المحلية الفقيرة وإهاء الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

١٠- وسوف يتيح مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيُعقد في بانكوك في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، خلفية هامة لاجتماع المائدة المستديرة. وأبرز اجتماع أفريقيا الإقليمي التحضيري للمؤتمر الحادي عشر، الذي عُقد في أديس أبابا من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ (انظر الوثيقة A/CONF.203/RPM.3/1 وCott.I)، مجموعة من التحديات الحرجة التي تواجهها القارة، ومنها إن البلدان المتورطة في نزاعات معرضة للجريمة بصورة خاصة، ولا سيما الجريمة المنظمة والاتجار، نظرا لانعدام الحكم الفعال ولضعف مؤسسات العدالة الجنائية. وتتطلب لمواجهة هذه الظروف، ردودا أكثر فعالية كجزء من مبادرات حفظ السلم وبناء السلم بعد انتهاء النزاع. وقد صاغ الاتحاد الأفريقي أيضا موقفا أفريقيا موحدًا بشأن طائفة من المسائل، وسوف يعرضه على المؤتمر. وسوف يتيح المؤتمر الحادي عشر منتدى لمناقشة مسائل تكتسي اهتماما خاصا بالنسبة للبلدان الأفريقية، وسوف تتيح نتائج هذه المناقشة، حسب الاقتضاء، معلومات للمداوولات التي ستدور في صلب اجتماع المائدة المستديرة. وقد طلب الاجتماع الخامس عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، الذي عُقد في واغادوغو من ٢٩ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، عرض بعض من توصياته على اجتماع المائدة المستديرة (انظر الوثيقة UNODC/HONLAF/2005/5).

باء- ربط الجريمة بالتنمية

١١- امثالاً للقرار ٣٢/٢٠٠٤، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إعداد ورقة مفاهيمية تحلل طبيعة وأثر الجريمة والاتجار بالمخدرات وتعاطيها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا. وتشير الورقة إلى أن عدّة بلدان أفريقية ما تزال تفتقر إلى الموارد اللازمة لمكافحة الجريمة وللمحافظة على سيادة القانون بفعالية، علما بأن البلدان الخارجة من النزاعات تعاني ضعفا خاصا في مجال سيادة القانون. ويرد أدناه مجمل لبعض النتائج التي خلص إليها التقرير.

١٢- ويبدو من الإحصاءات الرسمية ونتائج الدراسات الاستقصائية، أن أفريقيا تعاني من معدلات مرتفعة من أصناف الجريمة الرئيسية. وتُبين إحصاءات الشرطة الوطنية أن أفريقيا تعاني أكثر من أي منطقة أخرى في العالم من عدد جرائم القتل بالنسبة لكل ١٠٠.٠٠٠ مواطن، رغم أن ذلك العدد قد يكون أقل من العدد الحقيقي في الواقع. أمّا البيانات الخاصة بالأشكال الأخرى للعنف فهي بيانات أقل موثوقية، لكن من المرجح أن يفيد الأفريقيون أكثر من غيرهم من الشعوب، عند استطلاع رأيهم، بأنهم تعرّضوا في السنة الماضية للاعتداء

وللاعتداء الجنسي. وفيما يخص جرائم الممتلكات، فإن النسب المسجلة لدى الشرطة هي نسب ضعيفة، لكن الدراسات الاستقصائية التي تتناول الإيذاء الإجرامي تشير إلى أن ١٤ في المائة فقط من ضحايا هذا النوع من الجرائم يبلغون الشرطة فعلا بذلك، وهو ما يعدّ أقل نسبة للتبليغ في العالم. وعلى عكس الأرقام المسجلة لدى الشرطة، فإن الدراسات الاستقصائية تشير إلى أن جرائم الممتلكات تؤثر في الأفريقيين بنسبة أعلى من غيرها في المناطق الأخرى، وأحيانا بفارق كبير بالنسبة لبعض الأصناف من الجرائم. والأفريقيون يعانون، أكثر من غيرهم، من السطو على المنازل ويتوقعون أن يتمّ السطو عليهم في السنة المقبلة؛ كما يشكّل الاحتيال على المستهلكين قضية أساسية، حيث أفاد ما يقرب من ٣٠ في المائة من الأفريقيين المستجوبين بأنهم تعرّضوا للاحتيال في السنة الماضية.

١٣- ويتفق علماء الجريمة وإحصائيو التنمية على أن الكثير من العوامل الاجتماعية التي تُستخدم في تحديد التخلف لها صلة بالجريمة. ففي أفريقيا، كما في بقية مناطق العالم، ثمة عدة عوامل ترتبط ارتباطا مؤكدا بالمستويات العالية للجريمة ومنها:

(أ) التفاوت في الدخل الذي يُعتبر في كثير من البلدان أحد أقوى العوامل التي ترتبط بمعدلات الجريمة. وأفريقيا تضم بعض أكثر البلدان تفاوتاً في العالم، حيث يحقق الـ ١٠ في المائة الأكثر ثراء دخلًا يصل، في المتوسط، إلى ما يعادل أضعاف دخل الـ ١٠ في المائة الأكثر فقرا بنحو ٣١ مرة؛

(ب) المراهقون والشباب من الذكور، في كافة أنحاء العالم، يمثلون أكثر الفئات السكانية عرضة لارتكاب الجرائم. ونسبتهم في أفريقيا عالية بشكل خاص، لأن ٤٣ في المائة من مجموع السكان في القارة هم دون الخامسة عشرة. ونظرا لسوء الظروف الاقتصادية في بعض المناطق، ولا سيما في المستوطنات الحضرية الكبيرة، قد يكون شبان كثيرون عاطلين عن العمل؛

(ج) التحضر السريع يجمع طائفة من العناصر التي تشكّل عوامل قوية ترتبط بالجريمة، مثل ارتفاع الكثافة السكانية، والبطالة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي. وتشهد أفريقيا عملية تحضر بمعدل ٤ في المائة في السنة، أو ما يعادل ضعف المتوسط العالمي؛ كما تشكّل الهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين أحد العوامل التي تسهم في عملية التحضر التي تشهدها المدن الأفريقية؛

(د) الموارد المتاحة لعمليات العدالة الجنائية هي بصورة عامة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمستوى العام لثروة البلد. ومن ثم، فإن البلدان الفقيرة في أفريقيا ليس لديها سوى قدر قليل من الموارد الإضافية التي يمكن استثمارها في تحسين نظم العدالة الجنائية لديها.

١٤- وفي الآونة الأخيرة، أصبحت مسألة منع الجريمة ومراقبة المخدرات تحظى باهتمام أكبر في المناقشات التي تتناول التحديات التي تواجه أفريقيا. ولئن كان بالإمكان اعتبار هذه المسألة أقل خطورة وأهمية من مسألة التخفيف من وطأة الفقر والمرض في أفريقيا، فإنه بدأ يظهر توافق في الآراء على أن مستويات الجريمة المرتفعة بإمكانها أن تؤثر في التنمية، مما يقوّض الحظوظ في تحقيق مجتمعات مستقرّة وصالحة اقتصادياً، من شأنها أن تعود بالمنفعة على جميع مواطنيها. وثمة تسليم بأهمية الاستجابة لمسألة منع الجريمة ومراقبة المخدرات، لكن انعدام البيانات عامة بشأن طبيعة ونطاق المشكلة شكّل أحد العوامل التي حالت دون التصدي للمشكلة بفعالية. والقدرة المحدودة لدى الحكومات تعني أن البيانات الرسمية بشأن الجريمة في أفريقيا لا توفّر صورة شاملة لطبيعة ونطاق المشكلة. أمّا البحوث المستقلة، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية لضحايا الجريمة، فقد كانت محدودة أيضاً.

١٥- وكما أُشير إلى ذلك آنفاً، فإن المجتمعات التي تشهد نزاعات والمجتمعات الخارجة من النزاعات تتيح ظروفاً مناسبة لنمو بعض أنواع الجريمة، بما في ذلك الاتجار. وفي السنوات الأخيرة، لم تشهد أفريقيا تسوية عدد من النزاعات المزمّنة فحسب (على وجه الخصوص في أنغولا وبوروندي ورواندا وسيراليون وليبيريا وموزامبيق وفي غيرها من المناطق)، بل شهدت كذلك عودة الحروب في المناطق التي تحقّق فيها السلم مؤخراً (جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال) واندلاع حروب جديدة (مثل الحرب في كوت ديفوار). وهذا ما جعل القارة تواجه ضعفاً خاصاً حيال الاتجار بالمخدرات، وتعاطي المخدرات، ونمو الجريمة المنظمة، والاتجار بأنواع شتى من السلع الأساسية. وقد أسهم تعاطي المخربين للمخدرات في ارتكاب أعمال وحشية أثناء بعض النزاعات، فيما أصبحت مراقبة المخدرات بفعالية إحدى أولويات الكثير من البلدان الأفريقية، ولا سيما سيراليون. ويعتبر نمو الجريمة المنظمة في الكثير من بلدان القارة خلال العقد الماضي أمراً مثيراً للقلق أيضاً. وفي بعض الأحيان، حال ضعف القدرة المؤسسية دون إيجاد ردود فعالة.

١٦- ويخلص التقرير إلى أن أثر الجريمة في أفريقيا قوي إلى درجة أنه يؤدي إلى تكاليف اقتصادية واجتماعية. فمن الناحية الاقتصادية تؤدي الجريمة إلى إقصاء الأعمال والاستثمار وتزيد من تكاليف تنظيم الأعمال، المحلية منها والدولية، التي تُدير الأنشطة التجارية في أفريقيا. والجريمة تفرز أيضاً تبعات اجتماعية هامة، حيث تُفضي الجريمة العنيفة إلى تكاليف

طبية وإلى خسارة في الإنتاجية، في حين لا يتوافر لمن يتحملون القسط الأكبر من تلك التكاليف، وهم الفقراء، سوى النزر القليل من الموارد لتحمل ذلك. وعلاوة على هذه التكاليف المباشرة، تقف الجريمة عائقاً أمام التنمية الاقتصادية وتحدّ من الحركة ومن الوصول إلى فرص العمالة والتعليم الممكنة. وعزوف المواطنين عن المخاطرة يؤخّر تنظيم الأعمال والأنشطة الاقتصادية الأخرى. ووجود الفساد يعرقل أيضاً قدرة الدول على تعزيز التنمية، مما يجعل النشاط الاقتصادي أكثر تكلفة وغير قابل للتنبؤ به. وفي الأمد الأطول، يقوّض الفساد ثقة المواطنين بنزاهة الدولة ذاتها، مما يزعزع الحكم الديمقراطي.

جيم - المسائل الرئيسية

١٧ - رغم أن المسائل التي تناولها التقرير تكتسي أهمية كبرى، فإنه من الضروري أيضاً إيجاد ردّ برنامجي فعال ومستدام من أجل مواجهة التحديات التي أبرزها. وعلى أساس المعلومات التي جُمعت في إعداد التقرير واستناداً إلى المدخلات الواردة من فريق صغير من الخبراء الأفريقيين الذين سيجتمعون يومي ٣ و٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، سيتمّ تحديد مجموعة من المجالات الحرجة للتدخل بغية مناقشتها أثناء اجتماع المائدة المستديرة.

١٨ - وستشمل تلك المجالات اشتراط التصديق على الصكوك القانونية العالمية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد والإرهاب وتنفيذ تلك الصكوك بفعالية؛ واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة ومنع الفساد في القطاعين الخاص والعمومي على السواء؛ واتخاذ تدابير من أجل التصدي لغسل عائدات الجريمة واستعادة الموجودات التي تمت حيازتها عن طريق الجريمة؛ ومكافحة الاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة النارية والمواد النفيسة، بواسطة حملة أمور منها زيادة الفعالية في إنفاذ القوانين ومراقبة الحدود؛ وتعزيز القدرة على جمع البيانات؛ والتصدي للطلب على المخدرات غير المشروعة والتركيز على العلاقة بين تعاطي المخدرات وانتشار الإيدز وفيروسه؛ ومنع الجريمة؛ وبناء قدرة مؤسسات العدالة الجنائية من أجل مواجهه هذه التحديات بفعالية، مع التركيز على البلدان الخارجة من نزاعات طالت مدتها أو من تحولات سياسية واقتصادية. وسوف تشكّل الردود البرنامجية في كل مجال من المجالات المذكورة أعلاه أساساً لبرنامج العمل المقترح بشأن الأولويات الخاصة بأفريقيا بالنسبة للسنوات الخمس القادمة.

الخاتمة

١٩- إن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٤ والعملية التي أفرزها في مجال جمع البيانات وتحليلها وانعقاد اجتماع المائدة المستديرة بشأن أفريقيا هي أمور تشير إلى الأولوية التي تمنحها الدول الأعضاء للتحديات التي تواجه القارة الأفريقية. ولعلّ اللجنة تودّ بذلك أن:

(أ) تأخذ علماً بالأعمال التحضيرية لعقد اجتماع المائدة المستديرة، مشيرة بوجه خاص إلى أي مسائل يثيرها المؤتمر الحادي عشر وقد تكون ذات صلة بمناقشات هذا الاجتماع؛

(ب) تحثّ الحكومات الأفريقية والحكومات المانحة على إيلاء أهمية لاجتماع المائدة المستديرة وذلك بجملة تدابير منها إيفاد وفود رفيعة المستوى إلى الاجتماع لتمثيل جميع الوزارات والإدارات المعنية؛

(ج) تتعهد بدعم نتائج اجتماع المائدة المستديرة.

الحواشي

(١) Commission for Africa, *Our Common Interest: Report of the Commission for Africa* (١) آذار/مارس ٢٠٠٥.